



وحسب تقرير مركز «صناعة النفط» الصادر في 10 يونيو، فإن الصين هي أكبر مستورد للنفط في العالم، وتحتل المركز الثاني في إنتاج النفط، وتحتل المركز الثالث في استهلاك النفط. وتشير تقديرات الطاقة النظيفة ويطارات السيارات الكهربائية في العالم.

ومع احتلال هذه الموارد مركز الصدارة في التحول إلى الطاقة النظيفة، تملك البلدان العنية بالنفط مثل السعودية وقطر والإمارات على زيادة الاستثمار في سلاسل توريد المعادن المهمة في محاولة لتنويع محافظتها الاقتصادية وإنشاء اقتصاد عالمي يملك حصة في «صناعة الخضراء» المتنامية.

في هذا الشأن، قال أحمد مهدي، العضو المنتدب في شركة «رينيسانس إنبرجي» للطاقة والزميل الزائر في مركز جامعة كولومبيا لسياسة الطاقة العالمية: «الأمر لا يتعلق باستبدال حجر الأساس لمحرك الاقتصاد الخليجي عبر الاعتماد عن النفط إلى المعادن وإنما يتعلق أكثر بالتأكد من حصولهم على مقعد على الطاولة في تحول الطاقة، خاصة بالنظر إلى مدى الشحن الجيوسياسي لهذه الصناعة». وذلك نقلاً عن تقرير معهد سياسات الطاقة صدر يوم 21 مارس الماضي.



وقد ألقت التوترات الجيوسياسية المتصاعدة بين بكين وواشنطن وحلفائها، ضوءاً جديداً على أهمية هذه المعادن والدول التي تتمتع بقوة كبرى على إمداداتها وإنتاجها وحصة في الأسواق الدولية. ولهيمن الصين، على وجه الخصوص، على معالجة العديد من هذه الموارد، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المخاوف بشأن نقاط الضعف الاستراتيجية لواشنطن وتحفيزها للجهود الرامية إلى تأمين سلاسل التوريد البديلة.

معروف أن الصين أكبر مستورد للنفط في العالم وتستورد معظم إمداداتها البترولية من دول الخليج وفي الصدارة السعودية. واستثمرت الصين التي تعاني من التلوث البيئي الكثيف خلال السنوات الأخيرة في الطاقة المتجددة، خاصة في الطاقة النووية، ويتوقع مراقبون أن تلعب المعادن الاستراتيجية دوراً رئيسياً في التنافس الشرس بين أميركا وتكتل «بكين- موسكو» على تشكيل النظام العالمي الجديد، وربما تثير العديد من الحروب في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وتتشكل المعادن الاستراتيجية من «المعادن الحرجة والنادرة» التي تدخل في التقنيات عالية الدقة، وعلى رأسها أشباه الموصلات الإلكترونية فائقة السرعة، وتضم المعادن الاستراتيجية إلى جانب الليثيوم، الذهب واليورانيوم الذي يدخل في توليد الطاقة النظيفة، في وقت يبحث فيه أيضاً تكتل «بكين -



هي احدثت على خانات الوجود الحزوي، ويرى العديد من الدول المعصية ان يكون يعينه من صده السباق، الجديد على طاقة المستقبل.

في هذا الشأن، قالت الزميلة بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، غريسلين باسكاران في تعليقات نقلها مركز كولومبيا لسياسات الطاقة: "تظهر السعودية والإمارات كلاهما كبريين في مجال المعادن الحيوية"، وتضيف أن "هذه الدول الممتدة على النفط تدرك أن التحول إلى الطاقة النظيفة والسيارات الكهربائية سيقلل من الطلب العالمي على النفط". وتضيف "لذلك إذا كانت السعودية ستتمتع القصاديًا، فلن يقتصر الأمر على الاستثمار في نموذج النفط فقط".



وتتابع "السعودية تشهد تحولاً ومن خلال هذا التحول تريد أن تصبح قوة اقتصادية، ولكي تكون قوة صناعية، تحتاج إلى المعادن. لبناء المشاريع... لذلك، فإن التعدين في المملكة هو الخطوة الأولى، وجلب المعادن من الخارج هو الخطوة الثانية، والخطوة الثالثة هي بناء السعودية كمركز للصناعة". ولتنفيذ هذه الرؤية، تقول باسكاران "ركزت الرياض على تأمين شركات جديدة، بما في ذلك من خلال توقيع مذكرة تفاهم تركز على التعدين مع جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وروسيا والولايات المتحدة والمغرب".

وكانت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية قد ذكرت في تقرير العام الماضي، أن واشنطن والرياض تجريان محادثات لشراء حصص تعدين في عدة دول أفريقية، كما تدرس السعودية أيضًا الاستثمار في البرازيل وأرسلت وفدًا إلى الأرجنتين لمناقشة لروة الليثيوم في ذلك البلد. من جانبها تكثف الإمارات أيضًا جهودها للحصول على حصص في قطاع "معدن الطاقة" الجديدة، بما في ذلك عن طريق توقيع شراكة تعدين بقيمة 1.9 مليار دولار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتأمين اتفاقيات جديدة في زامبيا الفنية بالنحاس.

وتفيد التقارير بأن الإمارات العربية المتحدة وأستراليا تجريان أيضًا محادثات بشأن اتفاقية تجارة حرة يمكن أن تشهد استثمار أبو ظبي في قطاع المعادن الحيوي في كاتينيرا. وحتى في قطر التي تعتمد على تجارة الغاز المسال الذي من المتوقع أن يتم الاعتماد عليه حتى عقد الخمسينيات في توليد الطاقة، اتخذت الدوحة خطواتها الأولى من خلال توقيع اتفاقيات التعدين مع نيجيريا، والتأكيد على أهمية التعاون في مجال المعادن الحيوية، وذلك وفقًا لما ذكره المركز العالمي لسياسات الطاقة بجامعة كولومبيا.

وقالت الباحثة باسكاران، إن أيونامي والرياض يمتلكان وسائل تمويل طموحتهما. وأضافت: "كل من هذين البلدين لديه الكثير من رأس المال لاستثماره في هذا القطاع". وتتابع، "لذلك، في الوقت الذي تتراجع فيه معظم الشركات الغربية عن أعمال الحفر والتنقيب في معادن الطاقة المتجددة بسبب انخفاض أسعار الليثيوم والنيكل والكوبالت، فإن هذه الدول الشرق أوسطية تريد من استثماراتها".





إصداره يصل إلى 1.5 تريليون دولار في السنوات المقبلة، مما سيصبح 10 دول ميسرة إلى السعودية والإمارات وقطر التي باتت أكبر مصدر في العالم للغاز الطبيعي المسال الذي من المتوقع أن يلعب دوراً محورياً في التحول إلى الطاقة النظيفة خلال العقود المقبلة.

وعلى الصعيد الداخلي، تبنت جميع دول مجلس التعاون الخليجي في مرحلة ما استراتيجية التنوع لتخفيض اعتماد النمو الاقتصادي على النفط وإيجاد طرق بديلة للحفاظ على الرفاهية الوطنية. وكانت العاصمة الرياض قد استضافت الاجتماع الرابع للجنة الثروة المعدنية بدول مجلس التعاون الذي عقد في 8 مارس/ آذار الماضي. وركز الاجتماع على تعزيز التعاون والتنمية في قطاع التعدين والموارد المعدنية في المنطقة.

ولمعد السعودية أكثر دول الخليج غنى بالثروات المعدنية. وأطلقت قانون الاستثمار التمديني الجديد في يناير/ كانون الثاني من العام 2021، وتشير البيانات الرسمية، إلى أنه منذ بدء صدور نظام الاستثمار التمديني الجديد في السعودية، ارتفعت التراخيص التمدينية من 8 رخص قبل تفعيل النظام إلى 19 رخصة في عام 2023، أي بنسبة نمو بلغت 138 في المائة، وفق ما أعلنت وزارة الصناعة والثروة المعدنية.

على سبيل المثال، تتمتع السعودية بـ 13 معدناً قابلاً للاستغلال تجارياً، ويعمل في قطاع التعدين بالملكة حوالي 250 ألف موظف. كما يساهم القطاع بحوالي 17 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي السعودي (أي نحو 9%)، كما يسهم القطاع كذلك بنحو 7 مليارات دولار من إجمالي الصادرات السعودية، وذلك وفق بيانات سعودية. ويستهدف قانون التعدين السعودي الجديد استغلال الموارد المعدنية في المملكة.

اقرأ أيضاً: أخبار العربى الجديد على Google News

دلائل

دول الخليج الطاقة الخضراء التعدين أسعار النفط

— الأكثر مشاهدة

1 ريال مدريد يعرض لطلب تحكيم أمومي على خاتون الشرف
يكشف خاتون

المزید فی اقتصاد



اقتصاد دولي

ترامب يحذر تحالف "بريكس" من الابتعاد عن الدولار



اقتصاد دولي

هل أنهت التكنولوجيا ميزة الصناعات الألمانية؟



طاقة

الحكومة الروسية ترفع حظر تصدير المنتجين المحليين للبازين



اشترك الآن في النشرة البريدية ليصلك كل جديد

البريد الإلكتروني

إرسال